

شركات التأمين تبحث عن معيدين جدد لبوالصها

عبد العظيم:
العقوبات لا تمس الشعب



رأى المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطيّة، المعارضة، حسن عبد العظيم (الصورة)، أنّ العقوبات الاقتصادية التي فرضها وزراء الخارجية العربية على سوريا «تمس النظام لا الشعب». وفيما جدد رفض المعارضة التدخل العسكري الخارجي في سوريا، اتهم النظام بـ«المأطلة والتسويق» والاستمرار في «القتل والعنف والتعذيب». وقال عبد العظيم لقناة «العالم»، إن «المستهدف من العقوبات الاقتصادية العربية على سوريا هو السلطة لإصرارها على العنف والقتل والحلول الأمنية والعسكرية، التي لم يكن لديها سواها على امتداد الأشهر الماضية».

(الأخبار)

مطار القاهرة: لا تعليمات بتنفيذ العقوبات

أكدت مصادر مصرية في مطار القاهرة لوكالة الأنباء الألمانية أمس، عدم تلقيها تعليمات بتطبيق العقوبات التي فرضتها جامعة الدول العربية على سوريا، بمنع كبار المسؤولين والشخصيات السورية من الدخول إلى البلاد. وقالت المصادر إن التعليمات «لم تصل بعد، لذلك فلن ننفذها قبل وصولها ولن يُمنع أي مسؤولين أو شخصيات سورية قادمة إلى مصر».

(الأخبار)

أسطول روسي إلى سوريا ولبنان

كشفت صحيفة «إيزنستيا» الروسية أمس، أن روسيا ستُرسل في عام 2012 أسطولاً من السفن الحربية إلى سوريا. ونقلت الصحيفة عن ناطق باسم رئيس أركان البحرية الروسية قوله إن السفن التي ستكون بقيادة حاملة الطائرات الروسية الوحيدة الأميرال كوزنيتسوف، ستُرسل في ربيع 2012 في مرفأ طرطوس حيث تقع قاعدة بحرية روسية. وشدد الناطق باسم البحرية على أن مشروع إرسال سفن إلى سوريا «غير مرتبط بالمواجهات التي يشهدها هذا البلد»، بدليل أن الأسطول سيتوقف في بيروت وجنوى (إيطاليا) وقبرص أيضاً.

(أ ف ب)

مع الجهة الأكبر وتكون لها الحصّة العظمى في السوق، ويأتي من خلفها معيّدون آخرون تتوزع بينهم الحصص الأصغر ويرأوح عددهم بين خمس أو ست شركات». ويضيف الحلبي: «كي يتمكن السوق من تقديم رؤية واضحة عن الشكل الجديد لعقود اتفاقيات شركات التأمين مع المعيّدين علينا الانتظار ما يقارب عشرين يوماً». قبل أن يشير إلى أنه «في كل الأحوال، نحن في شركات التأمين السورية، قمنا بتجهيز البدائل إن رفضت شركات إعادة الأوربية تجديد اتفاقياتها، وأجرينا اتصالاتنا بالأسواق الآسيوية والعربية، والأخيرة هي أول البدائل المتاحة». لكنه أضاف أن «بعض الشركات لم تعبر حتى الآن عن موافقها من السوق السوري».

وعن البنود الإضافية في اتفاقيات شركات إعادة، يقول إن «المعلومات الأولية تشير إلى أن شركات إعادة الراغبة في تجديد الاتفاقيات تريد إلغاء الشرط المتعلق بتغطية أعمال الشغب والاضطرابات من بوالص الممتلكات». من جهته، يقول المدير العام لشركة العقيلة للتأمين التكافلي، فراس العظم، إن «الجديد الذي لاحظناه من المعيّدين في شروط عقود إعادة هو طلبهم لأموال لم نعتدها في السابق، كإدخال شرط العقوبات، ما يعني حماية المعيد لنفسه إن أصدر البلد الأم لشركة إعادة التأمين قوانين معينة سيلتزمها المعيد ويطلبها على العقود الموقعة مع شركاتنا، ويشمل ذلك العقوبات ضد أشخاص فرضت عليهم عقوبات». ويضيف أن «الأمر الآخر الذي يمكن أن يفرض على الشركات يتعلق بأن تكون كل المطالبات السابقة لتغطيات تأمينية غير مدفوعة، بل نوضع في حساب خاص ريثما تتغير القوانين، حينها ستدفع الأموال المودعة في الحسابات، والجانب السلبي في هذا الشرط هو شموليته لأنه قد يضم أي نوع من العقوبات».

المشتركة. وأكد غليون اعتراز المجلس الوطني بالضباط والجنود السوريين الذين انحازوا إلى صفوف شعبهم، وتقديمهم التضييقات لحماية المتظاهرين والمدنيين، مشيراً إلى التزام المجلس بتوفير الوسائل التي تساعد الجيش السوري الحرّ على أن يكون «قوة داعمة للوحدة الوطنية وسيجاً لحماية سوريا من النظام وخططه الرامية إلى تفتيت وحدة الوطن والشعب». وأوضح أن المجلس بوصفه مظلة وطنية وسياسية للثورة السورية حريص على إقامة علاقات تنسيق مع «الجيش الحرّ» لضمان سلامة الأداء الميداني وانسجامه مع الجهد السياسي القائم على المستويين الإقليمي والدولي. من جهته، أوضح الأسعد أن «الجيش السوري الحرّ يدعم المجلس الوطني السوري ويعتبره الإطار الوطني الجامع للسوريين وملتزم بأهدافه وبرنامجه السياسي القائم على سلمية الثورة»، ويؤكد أن «هدفه الأساس يتمثل في توفير الحماية

(يو بي أي)

حالياً وتحمل أخطاراً عالية. هذا إضافة إلى ما يمكن أن تواجهه شركات التأمين مع شركات إعادة من تكبد التزامات إضافية إن كانت بوليصة التأمين تعود لأحد الأسماء التي فرضت عليها عقوبات من الخارج. ويشرح المدير العام لشركة «أروب» للتأمين، بشار الحلبي، طبيعة الشروط الجديدة التي تفرضها شركات إعادة مع سريان موعد تجديد الاتفاقيات ابتداءً من نهاية الشهر العاشر. ويقول إن «شركات التأمين تدخل عادة في اتفاقيات إعادة مع نوعين من المعيّدين، إحداهما تسمى الاتفاقية الملزمة وتكون



شركات إعادة تريد إلغاء الشرط المتعلق بتغطية أعمال الشغب والاضطرابات



«جيش الأسعد» ينسّق مع «الوطني» وبلحاج

كشفت المجلس الوطني السوري، أمس، النقاب عن لقاء غير محدد التاريخ، تم بين وفد من المجلس، برئاسة برهان غليون، وقيادة الجيش السوري الحر، برئاسة رياض الأسعد، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تعنى بالتنسيق في الحراك الميداني والإغاثة والإعلام والعلاقات السياسية، بالتزامن مع نشر صحيفة «ديلي تلغراف» معلومات عن مباحثات أجراها قائد المجلس العسكري في طرابلس عبد الحكيم بلحاج مع قادة «الجيش السوري الحر» تطرقت إلى مسألة «إرسال مقاتلين ليبيين لتدريب جنوده». ووفقاً لبيان نشره المجلس الوطني السوري، على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، اتفق الوفدان على تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين تعنى بالتنسيق في مسائل الحراك الميداني والإغاثة والإعلام والعلاقات السياسية، على أن تباشر اللجنة عملها على الفور، ومن المقرر أن يعقد الطرفان لقاءات دورية بهدف تعزيز الرؤى السياسية

تتال العقوبات المفروضة على سوريا من جميع القطاعات، وبينها التأمين، الذي يواجه مشاكل مع معيدي التأمين، وغالبيتهم أوروبيون

روله السلاخ

لن تكون أوضاع شركات التأمين السورية أفضل حالاً من قطاعات الاقتصاد الأخرى في ظل العقوبات الدولية والعربية، ولا سيما في ما يتعلق بتعاطي هذه الشركات مع الأسواق الخارجية؛ فكل شركة تأمين تحتاج إلى معيدين تأمين في الخارج يقدم لها التغطية للأخطار، وهي تواجه صعوبة اليوم في إعادة تجديد الاتفاقيات مع شركات إعادة التأمين، ولا سيما الأوروبية، التي بدأت ترفع الصوت للمطالبة بوضع شروط جديدة وإضافية عن السنوات السابقة، جراء ما فرض على سوريا من عقوبات اقتصادية من جهة، إضافة إلى أن منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها سوريا أصبحت من المناطق ذات الأخطار المرتفعة، ما زاد من حذرهما في تقديم التغطيات المطلوبة للأخطار. ولا يخفي مدير شركات التأمين قلقهم إزاء ما ستكون عليه ردود أفعال شركات إعادة التأمين النهائية، ومعظمها أوروبية، تجاه تجديد عقودهم مع سوق التأمين السوري، وخصوصاً أنّ الشركات السورية ترى أن بحثها عن شركات إعادة جديدة سيستغرق وقتاً؛ فإيجاد شركة واحد في السوق الروسي احتاج إلى شهر، كذلك فإن جهات إعادة التي لم تتعامل في السابق مع سوريا قد ترى أنها غير مضطرة إلى دخول السوق السوري

رغبتهم في سماع الصوت الأخرى، مكرراً وصف مشروع البروتوكول الذي قدمته اللجنة الوزارية العربية الذي ينظم عمل بعثة المراقبين العرب بأنه «بروتوكول إذعان، لأن فيه مساساً بسيادتنا الوطنية». وجدد الوزير الإصرار على السير في خطة قيادته لإنهاء الأزمة، و«السير قدماً في الإصلاحات والجديّة في الحوار الوطني الذي لن يكون فقط بين السلطة والمعارضة، لأن هناك ملايين من الشعب السوري لديهم مطالب ويجب أن يمتثلوا في الحوار، ومن لديه روح وطنية ويحرص على البلد فليدع إلى الحوار». وعن هذا الموضوع أيضاً اتهم المعلم الجامعة العربية بالعمل على تحريض المعارضة، من خلال «سحب معارضة الداخل إلى القاهرة ونقلها من عاصمة إلى أخرى». واختصر رؤية بلاده للموقف العربي بالقول إن «الجانب العربي بات واضحاً: يريد حواراً في القاهرة وحكومة وحدة وطنية ومرحلة انتقالية، وهذا مرفوض. أما في حال حصول حوار يشترك فيه الجميع، فقد يحصل اتفاق على حكومة وحدة وطنية ولكن بعد الحوار».

أما في ما يتعلق بالموقف الميداني، فقد جزم المعلم بأن الجيش السوري «يقوم بمهامه على أكمل وجه، ومنذ تسعة أشهر حتى اليوم لم يستخدم مدفع دبابة واحدة أو طائرات أو أسلحة ثقيلة، بل أسلحة فردية». واليوم معظم المدن أصبح فيها قوات لحفظ النظام». ورداً على سؤال بشأن تصريح نظيره الفرنسي الآن جوبيه الذي رأى أن «أيام النظام (السوري) باتت معدودة»، قال المعلم «أقول له عيش وبتشوف، إذا كتب له الله طول العمر».

(سانا، يو بي أي)

على ضرورة أن تقوم الدول العربية بنفسها بتسوية الوضع في سوريا من دون تدخل خارجي، وذلك في تعليق لوزارة الخارجية الروسية على قرار جامعة الدول العربية فرض عقوبات اقتصادية على سوريا. ولفت البيان إلى أن «الأولوية تتمثل في الحفاظ على وحدة أراضي سوريا وسيادتها». وقد صدر موقف مشابه أيضاً عن وزارة الخارجية الصينية.

داخلياً، عقدت اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع دستور سوري جديد اجتماعها الأول أمس، درست فيه «صياغة جزء من المسودة الأولى لمشروع الدستور الذي أنجزته اللجان الفرعية المتخصصة»، وفق ما كشف عنه المتحدث الرسمي باسم اللجنة سام دلة الذي جزم بأن الدستور الجديد «لا يتضمن مادة شبيهة بالمادة الثامنة من الدستور الحالي»، التي تعتبر حزب «البعث» الحزب القائد للدولة والمجتمع. شعبياً، شهدت مدن دمشق وحلب والحسكة ودير الزور والرقة والسويداء ومشرفة حمص وطرطوس تظاهرات مؤيدي النظام الذين هاجموا قرارات الجامعة العربية. أما ميدانياً، فقد أفادت وكالة الأنباء السورية «سانا» عن تشييع «14 شهيداً من عناصر الجيش استشهدتهم المجموعات الإرهابية المسلحة أثناء تديتهم لواجبهم الوطني في ريف دمشق وحمص وحماة». كذلك تحدثت مصادر رسمية عن انفجار سيارة مفخخة أمام مطرانية الروم الأرثوذكس في مدينة اللاذقية. بدوره، أعلن «المركز السوري لحقوق الإنسان» المعارضة أن «ثمانية أشخاص قتلوا برصاص قوات الأمن والجيش في حمص وحماة وريف دمشق».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز، يو بي أي)